



جهود لتحقيق استدامة النظام المالي

تونس تبدأ رقمنة المعاملات المصرفية والمالية

الاعتماد على الذكاء الاصطناعي

لتحسين الشمول المالي ومكافحة التعاملات النقدية

إعادة هيكلة هذا القطاع الحيوي لتعزيز مؤشرات النمو.

ويرى خبراء أن تونس مجبرة على السير في إصلاح النظام المالي والمصرفي لتطوير أساليب العمل حتى يستسن لها تطويق الأزمة. ويشير محللون إلى أن اعتماد التكنولوجيا الحديثة في البنوك سيمنح للسلطات معرفة تحركات الأموال التي تدور في السوق السوداء. وتعكف السلطات المالية على وضع تصور شامل من أجل اعتماد التكنولوجيا في النظام المالي للحد من الاقتصاد الموازي الذي اتهم المياريات من الدولارات في السنوات الماضية وتسبب في تبخر عوائد كانت ستعزز خزائن الدولة. ويشكل إدمان القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية الرسمية أحد أبرز مطالب النقابات في البلاد وفي مقدمتها الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والصناعات التقليدية (يوتيك) للخروج من نفق الأزمة.

وتشير التقديرات إلى أن السوق السوداء تستحوذ على 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس، وهي تستنزف أكثر من 600 مليون دولار سنويا من خزينة الدولة، ما يعتبر أحد أهم العراقيل التي تعيق النمو. وتجمع تقارير دولية وأبحاث ودراسات استراتيجية محلية على أن مستقبل تونس يكمن في اعتماد اقتصاد الذكاء الذي يمكن أن يشكل قاطرة للاقتصاد التونسي.

ومنذ سنوات يدعو الخبراء إلى تعزيز دور التكنولوجيا في التعاملات المالية بالبلاد، خاصة بعد أن فقدت تونس المليارات من الدولارات بسبب غياب الرؤى الاستراتيجية التي تعمل على استدامة الاقتصاد.

بدأت الحكومة التونسية إجراءات جديدة لرقمنة المعاملات المصرفية بهدف تحقيق الشمول المالي والحد من التعامل النقدي الذي يغذي التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي، وذلك من خلال مجموعة اختبارات تركز على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

تونس - أطلق البنك المركزي التونسي مرحلة الاختبارات مع أربع مؤسسات للتكنولوجيا المالية لضمان التعرف على الزبائن عن بعد وتحقيق الشمول المالي وتركيز العملات الرقمية وفق تقنيات الذكاء الاصطناعي، في خطوة تعكس استهداف التهرب الضريبي وتقويض الاقتصاد الموازي.



مروان العباسي

هدفنا تنوع عروض الخدمات المالية وتحسين الشمول المالي

وقد أعطى محافظ البنك المركزي التونسي إشارة الانطلاق في تشغيل مختبر الابتكار الذي سيكون بمثابة فضاء لتجربة تطبيقات جديدة بهدف تسهيل وتيرة التحول الرقمي للعمليات الداخلية للبنك المركزي التونسي وتسريعها من خلال اللجوء إلى مؤسسات الابتكار. كما تم توقيع مذكرتي تفاهم بين كل من البنك المركزي التونسي ووزارة تكنولوجيا الاتصال. تهدف الأولى إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية، فيما تستهدف الثانية وضع إطار للتنسيق والتعاون في مجال الرقابة والإشراف لتفمين جهودهما وإضفاء المزيد من النجاعة في أداء مهام كليهما. وطيلة السنوات الأخيرة كلفت تونس تحركاتها لإصلاح النظام المالي في ظل الوضع الاقتصادي الذي يفرض

وتقدم هذه المؤسسات تطبيقات تتعلق بـ"مخطوطة التعرف على الحريف عن بعد" و"المقاصة العابرة للحدود" و"العملات المشفرة" و"العملات المركزية الرقمية" والتي تعمل كلها بتقنيات الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل. وفي هذا السياق، أكد مروان العباسي أنه في إطار مخطوطة الاستراتيجية الأولى للفترة 2019 - 2021 وضع البنك المركزي التونسي بيئة رقابية تجريبية، بهدف تعزيز دور مؤسسات التكنولوجيا المالية كفاعلين جدد في السوق وتنوع عروض الخدمات المالية الرقمية وتحسين مستوى الشمول المالي.

وستمكن هذه الآلية المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من أن تمتلك طريقة أسرع للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وأضاف "ومن جهة أخرى، فإن اكتساب السلطة الرقابية لفهم أفضل

وتابع "قطاع المواصلات يعاني أصلا من مشكلات متراكمة أبرزها اندحار البنية التحتية، والأزمنة تضاف مشكلة تنمّل في ارتفاع سعر الوقود وعدم توفره". وساهم ارتفاع أسعار الوقود في زيادة أسعار السلع الضرورية، مما أدى إلى زيادة معاناة المواطنين. وقال آدم نورين تاجر سلع استهلاكية بسوق الخرطوم المركزي "من الطبيعي ارتفاع أسعار السلع تبعاً لزيادة أسعار الوقود لأن الأمر مرتبط بنقل البضائع". وأضاف "حتى الآن لم تضع الحكومة الانتقالية أي حلول لمعالجة مشكلة نقل البضائع"، حيث يشكو العديد من السودانيين من التأثيرات السالبة لقرار زيادة أسعار الوقود. وقال المواطن سلمان فضل "الوضع أصبح غير محتمل والحكومة لا تحرك ساكناً تجاه الإزمات المتعددة". وتحاول الحكومة السودانية إجراء إصلاحات اقتصادية تساعد على تحقيق نمو اقتصادي وخفض معدلات التضخم وتحسين سعر صرف العملة المحلية. وأقر وزير الصناعة والتجارة السوداني مدني عباس مدني بالمعاناة الميشية للمواطنين وحالة الضعف التي تواجهها القطاعات الإنتاجية خاصة صغار المنتجين سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي.

الاستثمارات الأميركية تندفق إلى قطاع السيارات المغربي

إحداث مصنع لإنتاج أغطية مقاعد السيارات

بمحافظة القنيطرة

ويرجع حضور مجموعة "أديانت" بالمغرب إلى سنة 2018 مع افتتاح مصنعها الأول بالمنطقة الحرة الأطلسية على مساحة تبلغ 8 آلاف و50 مترا مربعا من أصل مساحة إجمالية تبلغ 18 ألف متر مربع، مما استلزم استثمارا بقيمة 150 مليون درهم وتشغيل 245 شخصا.

ومع استقرار أكبر شركات تصنيع السيارات وأشهر المجهزين بالمغرب، يتوقع مهنيون، أن قطاع السيارات سيجلب فرص نمو جديدة وسيستقطب استثمارات أخرى، حيث شهد تطورا قويا في المغرب على مدى السنوات الخمس الماضية على مستوى التجهيزات والبناء. وتكشف حفيظ العلمي بمجلس النواب، أن ظرفية أزمة كورونا أثبتت أن الاختيارات الاستراتيجية للمملكة أعطت نتائج إيجابية بالنظر إلى المستوى العالي، الذي أبانت عنه القطاعات التي اختار المغرب الاستثمار فيها ومواكبتها منذ سنوات عديدة كقطاع السيارات.

وأورد المسؤول الحكومي أن قطاع السيارات بالمغرب وأصل التصنيع كما في السابق، مفيدا في هذا السياق بأنه سيتم، في وقت لاحق، توقيع ثلاث اتفاقيات استثمارية جديدة في القطاع لإحداث 7500 منصب شغل إضافية، مؤكدا أن اختيار المستثمرين الأجانب للمغرب، خلال فترة الجائحة، ما يعكس تميز المملكة في المناخ الجيد للاستثمار.

وشددت مديرية الدراسات والتوقعات المالية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، على أن المغرب يتمتع بمكانة تقنية عالية على مستوى الدار البيضاء، التي تحتل الرتبة الـ12 في العالم من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يجذب قطاع صناعة السيارات، ما يجعلها على نفس مستوى مدينة برشلونة الإسبانية.

أثرت العلاقات الاقتصادية في مرحلتها الجديدة بين الشركات الأميركية والمغرب اتفاقيات قيمة في مجال صناعة السيارات، حيث تم الاتفاق على إطلاق مصنع لإنتاج أغطية مقاعد السيارات بمحافظة القنيطرة، في خطوة من شأنها تحفيز الاقتصاد الباحث عن منافذ جديدة.

أنشطة جديدة بالمغرب تشمل بالخصوص مساندة رأس المال المحلي.

وقال وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي حفيظ العلمي، في هذا السياق، إن "هذا الاستثمار يعكس مدى ثقة المستثمرين الأجانب في المغرب، الذي أصبح يتموقع كمنصة لإنتاج وتصدير المعدات والسيارات"، مؤكدا أن هذا المشروع الكبير سيسمح بتعزيز مستوى الاندماج والقدر التنافسية لقطاع السيارات بالمغرب.

وأكد ميشيل بيرتلين نائب الرئيس التنفيذي لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لمجموعة "أديانت"، أن "من شأن هذا الاتفاق أن يحفز توسعنا الطموح في إنتاج أغطية المقاعد وتطوير المهارات التقنية المرتبطة به. والمغرب، علاوة على موقعه الجغرافي الملائم، فهو يتميز أيضا ببيئة عمل نشطة، استفادت من تكوين ذي جودة نوعية".

وسينجز هذا المصنع على مساحة تبلغ 24 ألفا و500 متر مربع، وسيسمح بإحداث 1600 فرصة عمل، وتحقيق رقم معاملات خاص بالتصدير، تبلغ قيمته 60 مليون يورو، يهم 750 ألف سيارة.

وتحتزم الشركة الأميركية أيضا إحداث مركز تقني وهندسي بالمغرب، خاص بأغطية المقاعد، لتطوير وتصميم المنتجات. وسيسمح هذا المركز التقني الأول من نوعه بالمملكة بإحداث 50 وظيفة خاصة بالمهندسين.



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - حصدت الحكومة المغربية ثمار شراكتها الاستراتيجية مع الشركات الأميركية بإعلان إطلاق مصنع لصناعة أغطية مقاعد السيارات حيث سيتمكن الاتفاق من تبادل الخبرات ودعم التنافسية في ظل بحثه المتواصل عن النمو والتطور.

15.5 مليون يورو قيمة استثمار شركة أديانت الأميركية لإنتاج أغطية مقاعد السيارات في مصنع جديد

اتفقت الحكومة المغربية مع المصنع الأميركي للمعدات الأصلية للسيارات "أديانت"، على إحداث مصنع جديد لإنتاج أغطية المقاعد لتسريع التنمية الصناعية بالقنيطرة، وذلك بعد توقيع بروتوكول اتفاق مطلع الأسبوع مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، باستثمار تبلغ قيمته الإجمالية 15.5 مليون أورو.

وتناقص الاتفاق على إطلاق منظومة صناعية للموردين تنوخي تنمية سلسلة قيمة قطاع السيارات بالمغرب، كما يؤكد هذا الاتفاق عزم المجموعة على توطین

ارتفاع أسعار الوقود يقوض قطاعات إنتاجية في السودان

وقعت في خطا كبير من خلال زيادة أسعار الوقود والتسبب في صناعة أزمة ستؤدي لا محالة لارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه".

وساهم ارتفاع أسعار الوقود في زيادة أسعار السلع الضرورية، مما أدى إلى زيادة معاناة المواطنين. وقال آدم نورين تاجر سلع استهلاكية بسوق الخرطوم المركزي "من الطبيعي ارتفاع أسعار السلع تبعاً لزيادة أسعار الوقود لأن الأمر مرتبط بنقل البضائع". وأضاف "حتى الآن لم تضع الحكومة الانتقالية أي حلول لمعالجة مشكلة نقل البضائع"، حيث يشكو العديد من السودانيين من التأثيرات السالبة لقرار زيادة أسعار الوقود.

وقال المواطن سلمان فضل "الوضع أصبح غير محتمل والحكومة لا تحرك ساكناً تجاه الإزمات المتعددة". وتحاول الحكومة السودانية إجراء إصلاحات اقتصادية تساعد على تحقيق نمو اقتصادي وخفض معدلات التضخم وتحسين سعر صرف العملة المحلية. وأقر وزير الصناعة والتجارة السوداني مدني عباس مدني بالمعاناة الميشية للمواطنين وحالة الضعف التي تواجهها القطاعات الإنتاجية خاصة صغار المنتجين سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي.

وقعت في خطا كبير من خلال زيادة أسعار الوقود والتسبب في صناعة أزمة ستؤدي لا محالة لارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه".

وساهم ارتفاع أسعار الوقود في زيادة أسعار السلع الضرورية، مما أدى إلى زيادة معاناة المواطنين. وقال آدم نورين تاجر سلع استهلاكية بسوق الخرطوم المركزي "من الطبيعي ارتفاع أسعار السلع تبعاً لزيادة أسعار الوقود لأن الأمر مرتبط بنقل البضائع". وأضاف "حتى الآن لم تضع الحكومة الانتقالية أي حلول لمعالجة مشكلة نقل البضائع"، حيث يشكو العديد من السودانيين من التأثيرات السالبة لقرار زيادة أسعار الوقود.

وقال المواطن سلمان فضل "الوضع أصبح غير محتمل والحكومة لا تحرك ساكناً تجاه الإزمات المتعددة". وتحاول الحكومة السودانية إجراء إصلاحات اقتصادية تساعد على تحقيق نمو اقتصادي وخفض معدلات التضخم وتحسين سعر صرف العملة المحلية. وأقر وزير الصناعة والتجارة السوداني مدني عباس مدني بالمعاناة الميشية للمواطنين وحالة الضعف التي تواجهها القطاعات الإنتاجية خاصة صغار المنتجين سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي.

الخرطوم - أدى ارتفاع أسعار الوقود في السودان إلى تقويض قطاعات إنتاجية عديدة، حيث تسبب في ارتفاع تعريفات المواصلات العامة وتكاليف نقل البضائع وأسعار السلع وتكاليف صناعة الخبز وتناقص المساحات الزراعية.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية بتحالف قوى الحرية والتغيير (الحاضنة السياسية للحكومة) عادل خلف الله "إن مسار الإصلاح الاقتصادي لا يسير في الاتجاه الصحيح، وتحرير سعر الوقود إجراء خاطئ".

وتنقلت وكالة شينخوا عن خلف الله قوله إن "الحكومة الانتقالية تخفي العامل الخليل وهو تحرير سعر العملة الوطنية نفسها، بمعنى مساواته بالسوق الموازي".

وتابع "الحكومة لديها إصرار عجيب على تنفيذ سياسات اقتصادية فكرية تعبر عن اقتصاد السوق ووصفة صندوق النقد الدولي".

واعتبر الخبير الاقتصادي السوداني وأستاذ الاقتصاد بجامعة أفريقيا العالمية محمد النابر الإجراء الحكومي بزيادة أسعار الوقود إجراء خاطئا. وقال "الحكومة الانتقالية



عودة قسرية للتنقل البدائي

تراجع عائدات السياحة التونسية خلال عشرة أشهر

وتتوقع الحكومة التونسية انكماش الاقتصاد بنسبة 7.3 في المئة في كامل العام 2020، مقابل توقعات في قانون المالية بداية العام بتسجيل نمو بنسبة 2.7 في المئة. والاقتصاد التونسي، الذي تشكل السياحة أهم مصادره للعملة الصعبة، تضرر بشدة جراء كورونا التي أدت إلى إغلاق الحدود وتعطيل حركة الطيران. وتمثل عائدات السياحة ما بين 8 و14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التونسي، ومصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي إلى جانب الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج.

مقابل 6.91 مليار دولار أي ما يعادل تغطية الواردات لمدة 107 أيام بنهاية الفترة المقابلة من عام 2019. وفي وقت سابق، توقعت وزارة السياحة التونسية تسجيل تراجع حاد للعائدات السياحية في كامل العام 2020 بنسبة 66 في المئة، وبنسبة 80 في المئة في عد ليالي مبيت السياح في الفنادق التونسية، وتراجع بنسبة 79 في المئة في عدد السياح الوافدين. وأشارت بيانات البنك المركزي إلى أن مداخل الشغل المتراكمة بلغت حوالي 1.94 مليار دولار في 10 ديسمبر، مقابل 1.77 مليار دولار قبل سنة.

تونس - تراجع عائدات السياحة في تونس بنسبة 64 في المئة في الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، وفق بيانات للبنك المركزي التونسي. وقال البنك المركزي إن عائدات السياحة بلغت حوالي 1.92 مليار دينار (700.3 مليون دولار) حتى 10 ديسمبر الجاري، مقابل 5.35 مليار دينار (1.94 مليار دولار) في نفس الفترة من العام الماضي. ووفق البيانات الجديدة، بلغ احتياطي تونس من العملة الصعبة نحو 8.91 مليار دولار في 10 ديسمبر، تغطي واردات البلاد لمدة 157 يوما،